

حملة "حتى آخر سجين" تطلق عريضة إلكترونية للإفراج عن كل المعتقلين بلا إستثناء

عريضة للمطالبة بعفو شامل عن جميع المسجونين السياسيين

عريضة

43 توقعيات

كثافة إحصاءات

#حتى_آخر_سجين تطلق عريضة للمطالبة بعفو شامل عن جميع المسجونين السياسيين (دعوة للتوقيع)

وتدعو الحملة بدء العفو، بمن تجاوز سجنهم المدة القانونية للخبيث الاجتماعي، ومن صدر بحقهم أحكام تتعلق بتهم فضفاضة مثل الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، أو نشر أخبار كاذبة أو التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي.

- منذ إبريل 2020، مع إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي إعادة تفعيل لجنة العفو لحل أزمة المحبوسين على ذمة القضايا السياسية، لم يطلاق سراح سوى عدد قليل من السجناء، بما في ذلك قرارات العفو الرئاسي.

- حتى اليوم، ورغم الوعود المتكررة بخروج قوائم مع تزامناً مع الثلاثين من يونيو وعند الأضحى، لم يخرج سوى 16 شخص بقرارات عفو رئاسي، و814 آخرين بقرارات من النيابة والمحاكم.

- وخلال الثلاثة أشهر الماضية، تزامن بدء وتيرة الإفراج عن مسجونين سياسيين، مع تزايد حالات إعادة تدوير 365 سجيناً في قضايا بنفس الاتهامات، وجرى القبض على 1544 تهم سياسية منذ الإعلان عن لجنة العفو، مما يعني أن عدد المسجونين السياسيين في زيادة وليس نقصان!

- ترى حملة #حتى_آخر_سجين، أن الحديث عن جمهورية جديدة، وحوار وطني، يتطلب مستوى أعلى من لجنة العفو، ليضمن اتخاذ قرارات وتنفيذها.

- منذ عام 2014، وتعيين مجلس لحقوق الإنسان - آنذاك - وجميع المسارات التي أعلنتها الدول في ملف المسجونين السياسيين جرى تعطيلها أو توقيفها لغياب الإرادة السياسية.

- ومع كل لجنة عفو، أو مبادرة من الدولة، تتفاعل منظمات حقوق الإنسان وأهالي المسجونين، وترسل قوائم أسماء بالآلاف المسجونين، دون رؤية تقدم حقيقي في هذا الملف، ما يبرز أهمية إعلان عفو شامل دون تمييز أو انتظار.

- وتدعو حملة #حتى_آخر_سجين، بالمبادرات الحقوقية التي جرى إطلاقها خلال السنوات الماضية لحل أزمة المحبوسين على ذمة قضايا سياسية، لكنها لم تلق اهتماماً جدياً من السلطة الحاكمة.

التوقيع على هذه العريضة

By signing, I authorize Till The Last Prisoner to hand over the information I provide on this سجين form to those who have power on this issue

المشاركة باستخدام فيسبوك

أو

الاسم الأول

اللقب

العائلي

المدينة

البريد الإلكتروني (اختياري)

أدخل بريدك الإلكتروني مرة أخرى (اختياري)

أنا أوافق لأنفس... (اختياري)

Show my signature publicly online

نعم لا

أرجو مراسلتي على البريد الإلكتروني حول أي جديد يخص هذه العريضة

نعم لا

الأربعاء 9 نوفمبر 2022 06:42 م

أطلقت حملة "حتى آخر سجين"، التي تضم عدداً من المنظمات والشخصيات الحقوقية والسياسية والعامّة، عريضة إلكترونية للتوقيع من أجل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر، بلا إستثناء

وللمرة الأولى في مصر تصدر عريضة تحمل دعوة للإفراج عن كل السجناء السياسيين دون أن تضع أسماء لشخصيات سياسية بعينها أو تستثني فئات من أي توجه سياسي كان

وجاء في صدر العريضة "دعوة للمطالبة بعفو شامل عن جميع المسجونين السياسيين: إذ تدعو الحملة بدء العفو، بمن تجاوز سجنهم المدة القانونية للحبس الاحتياطي، ومن صدرت بحقهم أحكام تتعلق بتهم فضفاضة مثل الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، أو نشر أخبار كاذبة أو التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي".

وذكرت الحملة أنه منذ عام 2014، وتعيين مجلس لحقوق الإنسان - آنذاك - وجميع المسارات التي أعلنتها الدولة في ملف المسجونين السياسيين جرى تعطيلها أو توقيفها لغياب الإرادة السياسية كما أنه مع كل لجنة عفو، أو مبادرة من الدولة، تتفاعل منظمات حقوق الإنسان وأهالي المسجونين وترسل قوائم أسماء بالآلاف المسجونين، دون رؤية تقدم حقيقي في هذا الملف، ما يبرز أهمية إعلان عفو شامل دون تمييز أو انتظار

وذكرت الحملة بالمبادرات الحقوقية التي جرى إطلاقها خلال السنوات الماضية لحل أزمة المحبوسين على ذمة قضايا سياسية، لكنها لم تلق اهتماماً جدياً من السلطة الحاكمة

وأشارت الحملة إلى أنه في مايو عام 2021 دشنت منظمات حقوقية قائمة بسبعة إجراءات ضرورية ومحددة وعاجلة من أجل وقف التدهور غير المسبوق الذي تشهده مصر في أوضاع حقوق الإنسان على مدى الأعوام الماضية وجاء على رأس هذه الإجراءات، الإفراج عن السجناء السياسيين المحبوسين احتياطياً أو المحكوم عليهم من جميع التيارات السياسية بالآلاف بسبب نشاطهم السلمي

ثم تزامناً مع إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي، في مايو من العام الجاري 2022، أطلقت منظمات حقوقية عدة إجراءات ومقترحات من أجل تسريع عمليات العفو والإفراج عن المسجونين، من بينها استمارة غير رسمية لتلقي بيانات المحبوسين، كمشاهدة لمساندة أهالي المحبوسين، وإرسالها إلى اللجنة كما أصدرت مؤسسات المجتمع المدني، مقترحاتاً بمعايير وضوابط للإفراج عن جميع السجناء السياسيين، تراعي الشمول والعدالة والشفافية والسرعة، كضمانات لحل الأزمة بشكل حقيقي

وطالبت الحملة والموقعون على العريضة بإصدار عفو شامل عن جميع المتهمين المحبوسين احتياطياً، والمدانين بموجب مواد قانونية تنتهك الحق في حرية الرأي والتعبير والتظاهر، وغيرها من الحقوق الدستورية منذ ثورة 25 يناير 2011، كمثل تتوحد عليه أسر المعتقلين والمؤسسات التي تعمل من أجلهم ولصالحهم والتي سنظل تدافع عن حقهم في الحياة حتى آخر سجين

من بين الموقعين؛ حملة الحرية لأحمد دومة، وحملة الحرية لهدي عبدالمعتم FreeHoda، وحملة الحرية للدكتور أحمد عبدالستار عماشة، وحملة الحرية لمحمد عادل، وحملة الحرية لأنس البلتاجي، وحملة Free Them All، ورابطة أسر معتقلي سجن بدر (العقرب سابقاً)، ومركز النديم، والمفبر المصري لحقوق الإنسان، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، والتحالف الإقليمي المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، ومنصة اللاجئين في مصر، وحركة شباب 6 أبريل، بخلاف عشرات الشخصيات السياسية والعامّة والحقوقية والصحافية □